بقلم:
بثينة خليفة قاسم

الحلقة الثانية

يفضي بنا الحديث عن النقابات العمالية إلى حتمية ربط أدائها منذ السنوات البكر لمريديها على امتداد عقود من الزمن خلال القرن المنصرم بدفاعها المستميت عن حقوق العمال ودورها المرتقب نحو تحسين الأوضاع العمالية، ويشير البعض إلى أن دور النقابات العمالية في الآونة الأخيرة عربياً ودولياً قد بدأ في الانحسار، حينما ارتضت الاستكانة والاستتار خلف الجدار البيروقراطي لأداء الشركة أو المؤسسة التي تمثلها، ماذا عن نقابات مملكة البحرين؟ وكيف يقيم رؤساء النقابات العمالية في مملكة البحرين المشهد النقابي بعد صدور المرسوم رقم (33) لعام 2002؟ وما هي التحديات التي تواجه العمل النقابي؟ وإلى أي حد يسهم وعي وثقافة منتسبي النقابة في حلحلة قضاياه وتحريك الرأي العام نحو تسليط الضوء بإيجاد حل رايدكالي/جذري لعلاج إشكالياته؟ ما علاقة عمال المصانع (الجنود المجهولون) بين النقابة ومجلس إدارة الشركة؟ هل صحيح أن النقابات العمالية مجرد واجهة استعراضية أو قطعة اكسسوار تفاخر بها الحكومات أمام الملأ؟ ما موقف النقابيين من الفصل التعسفي؟ ماذا ينقص الحركة النقابية اليوم كي تتبوأ المهام المنوط بها وفق ما جاء من بنود ومواثيق منظمة العمل الدولية؟ هل نستطيع القول إن الحركة النقابية اليوم استطاعت أن تصل إلى مرحلة (المفاوض) الشرس، القادر على إلقاء أوراقه كاملة دونما ترهيب أو إرهاب يمارس في حقه؟ موقف المجلس النيابي إزاء التعددية النقابية داخل المنشأة؟ وأخيراً وليس آخراً، هل ساهمت الصحافة البحرينية في إيصال أصوات النقابيين إلى أصحاب القرار؟

وقد اخترنا في دراستنا المتواضعة، أن نسلط الضوء على عدد من نقابات الشركات الخاصة ذات الثقل والوزن في حركة تسيير اقتصاد البلاد، حيث توجهنا بأسئلتنا إلى رؤساء النقابات أو من ينوب عنهم، الذين لم يألوا جهداً في التواصل معنا، البعض كان جريئاً إلى الحد الذي فتح أعيننا على نقاط ما كنا لنعرفها لولا تواصلنا بطرق الباب والسؤال بحثاً عن إجابة، والبعض الآخر كان (بوقاً) لمجلس إدارة شركته، في حين اختار البعض الصمت وعدم التعاطي مع الرأي العام، كنقابتي «بناغاز» و«باس»!

الضيوف المشاركون:

- النائب الدكتور علي أحمد عبدالله (رئيس لجنة الخدمات بمجلس النواب)
- السيد سلمان المحفوظ (نائب الأمين العام لاتحاد النقابات)
- السيد عبدالكريم الضردان (القائم بأعمال مسؤول النقابات العمالية بوزارة العمل)
- السيد محمد عبدالرحمن محمد (رئيس نقابة أسري)
- السيد محمد الدولابي (نائب رئيس نقابة بابكو)
- السيد علي البنعلي (رئيس نقابة ألبا)

أضواء على الحراك النقابي في مملكة البحرين منذ صدور المرسوم الملكي رقم «33» لعام 2002 ،

ما هي الخطوة الفعلية التي تقومون بها في سبيل تعزيز ثقافة منتسبي النقابات بحقوقهم العمالية؟

النائب الدكتور علي أحمد عبدالله

لا بد من توخي عدم خلط الأوراق!

■■ **نقابة أسري:** اتحاد عام نقابات البحرين عمل عدة حلقات وورش عمل من أجل الارتقاء بالمكانة النقابية، ونحن نريد أن نرسخ الجانب التوعوي في الشأن النقابي، وذلك بهدف الوصول إلى توافق في القضايا التي تعنى بشأن العمل والعمال، وقد خصصنا ورش عمل مكثفة للنقابات حديثة عهد التشكل، وعندنا أمين عام مساعد للتدريب والتثقيف، إلا أن الفترات الزمنية تقف أمامنا عائقاً نحو تحقيق تطلعاتنا.

■■ **نقابة ألبا:** فيما يخص الوعي العمالي، هناك للأسف نقابات كثيرة في البحرين لم تستطع أن تعقد جمعية عمومية واحدة! وهذه مشكلة كبيرة ينوء بها الحراك النقابي في المملكة، وإنه لمن دواعي الارتقاء بالعمل النقابي أن يعي العامل خلافاً عن الأمور الإدارية لشركته، أهمية مراجعة ميزانية النقابة التي يسهم في تمويلها من مرتبه، وأن يتدخل في انتخاب مجلس إدارة الشركة أو المؤسسة التي يعمل بها.

■■ **نقابة بابكو:** لقد قمنا بإصدار دورية خاصة بالنقابة، كما نقوم بشكل دوري بإرسال محاضر التفاوض من أجل إطلاع الأعضاء على آخر مستجدات التفاوض بين الشركة والنقابة، وتم إرسال بعض من أعضاء الجمعية العمومية إلى دورة من أجل صقل المواهب النقابية.

■■ **نقابة جيبك:** لقد قمنا بتشكيل لجنة التثقيف والإعلام العمالي والتي تعنى بالتثقيف ورفع الوعي العمالي كما قمنا بتوزيع عدد من الكتيبات وأقمنا بعض الندوات والدورات، وأصدرنا نشرات داخلية تجيب على استفسارات العاملين، وهنا لا أنسى أن أضيد بأمانة التثقيف بالاتحاد العام لنقابات عمال البحرين وعلى رأسها الأخ خليفة الشملان والتي أقامت عدداً من الفعاليات والدورات التي تسهم في هذا الشأن.،

هل صحيح ما يردد أن النقابة واجهة استعراضية، وأنها أقرب لقطعة اكسسوار؟،

■■ **نقابة جيبك:** إن ما نقرأه في الصحف اليومية من اعتصام واضراب تقوم به بعض النقابات في سبيل تحقيق مطالبها العمالية، ومن لجوء النقابيين للمحاكم العمالية بسبب فصلهم من أعمالهم بسبب نشاطهم النقابي يعتبر شاهداً ودليلاً على مدى سعي القائمين على العمل النقابي على ممارسة عملهم وأدائهم لمهماتهم. ولو كان الأمر مجرد واجهة استعراضية لما وجدنا نقابيين مفصولين بسبب عملهم النقابي.

■■ **نقابة بابكو:** بصراحة استطاعت النقابات أن تحقق الكثير من المطالب التي عجزت بعض المؤسسات التطويرية عن تحقيقه، وأستطيع أن أضرب مثالاً هنا، يتمثل في مساعي نقابة بابكو الحثيثة قبل عام تقريباً في المطالبة برفع أجور موظفيها ورفع قروض الإسكان وحل الكثير من الملفات مثل ملف المشمولين بالعفو الملكي الذي لا يزال ضائعاً في دهاليز أكثر من مؤسسة بدون بصيص أمل في الوصول إلى حل بشأنه، وهي ملفات كبيرة وتقدر بالملايين.

■■ **نقابة ألبا:** بعض النقابات يستوجب عليها تفعيل دورها داخل الشركة أو المنشأة، إذ أن البعض من النقابات لم يسع لجلب دينار واحد زيادة على رواتب موظفي المنشأة، ونقابات أخرى لم تعقد ورش عمل، حيث الجانب السياسي هو المهيمن على الساحة، وبعض النقابات بالفعل موجودة سداً للفراغ، أو من باب سد الذرائع، ولكنها في الواقع لا تستطيع التحرك، إذ تحكمها مظلة الشركة التابعة لها أو جمعية سياسية ما، والذي يحدث في هذه الحالة إن الحقوق العمالية تضيع وسط لعبة السياسة وتتلاشى المصلحة للموظفين.

■■ **نقابة أسري:** لا يمكن لأية نقابة أن تكون مجرد قطعة ديكور أو إكسسوار، إلا إذا أراد صاحب العمل أن يهمشها ويتهمها هذا الاتهام .

ولماذا يهمشها برأيك ؟،

الأسباب وجيهة، ومنها عدم تلبية المطالب العمالية، خاصة ونحن نعيش وضعاً اقتصادياً صعباً جداً، حيث تدني الأجور وما يصاحبه من تضخم وارتفاع في سعر المواد الاستهلاكية، إلا أن أصحاب العمل لهم تطلعاتهم وأهدافهم لإيجاد الربحية العالية والعمالة ذات الأجور المتدنية وهم في ذلك يرجعون بنا إلى قانون أمن الدولة، التي كانت تصدر فيه القرارات دون اللجوء إلى الاستماع للطرف الآخر بفرض الأمر الواقع عليه، ودون اللجوء إلى تحسين واقعه داخل موقع العمل..

نائب الأمين العام لاتحاد النقابات سلمان المحفوظ

تقسيم العمل النقابي أشبه بتقسيم العراق!

ماذا ينقصكم كحركة نقابية، كي تقوموا بالمهام المنوط بها وفق مواثيق ومعايير منظمة العمل الدولية؟

■■ **نقابة بابكو:** تصديق مملكة البحرين على بقية الاتفاقات الدولية، وامتداد التشكيل النقابي إلى القطاع العام، وعدم سن تشريعات تعصف بالحركة النقابية في داخل البلاد مثل تأسيس أكثر من نقابة في المؤسسة الواحدة وتشكيل أكثر من اتحاد حيث أن العالم اليوم يتجه بعد التجربة النقابية في باكستان والمغرب العربي إلى اتحاد أكثر من اتحاد نقابي في اتحاد واحد.

■■ **نقابة جيبك:** لا ينقص الحركة النقابية في البحرين سوى الدعم والمساندة من الحكومة الموقرة والإدارات التنفيذية للمؤسسات (مع وجود المصارحة والشفافية في العمل) ولو وجدت لقامت النقابات بمهامها على أكمل وجه وفقا للمبادئ والحقوق الصادرة من منظمة العمل الدولية.

■■ **نقابة ألبا:** أن يكون هناك بالفعل شراكة حقيقية مع أصحاب العمل، اليوم القيادة الحكيمة تولي اهتماماً بالغاً بمسألة العمل النقابي والتعددية النقابية داخل المنشأة كبديل في حال أخفقت الأولى في تحقيق الأهداف المرجوة، إلا أننا نلحظ رفض بعض الأطراف البرلمانية للتعددية النقابية .

■■ **نقابة أسري:** أكبر نقص يواجهنا هو الجانب القانوني، حيث جاء قانون النقابات بشكل مفرغ من مضمونه الدولي، وعلى رأسها، عدم التصديق على الاتفاقيات الأساسية (87) و(98)، ولو أن حكومة البحرين صدقت على هاتين الاتفاقيتين، لجاء التشريع الوطني لقانون النقابات يتماشى مع ثوابت الحريات النقابية، وأعطى المكانة الحقيقية للشراكة الحقيقية، كما يحتاج الواقع النقابي إلى رص الصفوف ونحن نقول دائماً (.. من لا تنظيم له، لا قوة له ومن لا قوة له، لا حقوق له)..،

هل ساهمت الصحافة المحلية في إيصال أصواتكم لصاحب القرار؟

■■ **نقابة ألبا:** لعبت الصحافة دوراً كبيراً في تشكيل غطاء لكل نقابة، خصوصاً أن مملكة البحرين بلد صغير، والصحافة البحرينية كانت سباقة، وللأمانة ، فإن هناك كثيراً من النقابات في الوطن العربي لا توجد لها تغطية صحفية جيدة، أما ملاحقة الصحافة البحرينية لمصدر الخبر وتقصي الحقائق أولاً بأول، فهو دليل قاطع على حيوية ونشاط الحقل الصحفي البحريني .

■■ **نقابة بابكو:** الصحافة اليوم هي من أكثر الوسائل التي تضغط باتجاه إيصال صوت النقابي إلى المرأي العام والجهات الرسمية، إذ هي خدمت بشكل كبير النقابات في أكثر من موقع مثل الزيادة العمومية عندما قامت أكثر من نقابة مطالبته، إلى جانب وقوفها موقفاً مشرفاً أمام هجمة بعض الشركات على النقابيين من الفصل التعسفي الذي يتعرضون إليه من ناحية الإدارة.. ولكن توجد بعض السلبيات مثل تشويه الحقائق في انجازات بعض النقابات بهدف النيل من أفراد إدارة النقابة حيث يؤخذ على بعض الصحف عدم الحيادية والميول الفكري المؤدلج لصالح جهة دون أخرى وخدمة بعض الجمعيات السياسية دون سواها ومن مميزات القلم الصحفي الحر أن يتوخى النظافة فيما يطرح من فكر.

■■ **نقابة جيبك:** إن تعدد الصحافة وتنوع اتجاهاتها سهل على النقابات الحصول على ناشر، كما أن الشفافية والصراحة التي تتبعها الدولة ساعدت في نشر الآراء بكل صراحة وشفافية، كذلك نرى التسابق الصحافي في نشر آراء النقابات دون حرج مما سهل إيصال الأصوات النقابية والمشاكل العمالية لأصحاب القرار.

■■ **نقابة أسري:** نشكر الصحافة أمانة على الدور الذي تقوم به خدمة للحراك النقابي، ويبقى للجانب الإعلامي أهميته في حلحلة الكثير من ملفاتنا العالقة، وغياب السلطة الرابعة يعني غياب الديمقراطية في المجتمعات، ونحن بدورنا قمنا من خلال خيمتنا الرمضانية الأخيرة بدعوة الكثير من الصحافيين الذين أسهموا في تغطية فعالياتنا وإيصالها للرأي العام والجهات الرسمية .،

رأي السلطة التشريعية حول التعددية النقابية ؟

النائب د.علي أحمد عبدالله، رئيس لجنة الخدمات بمجلس النواب: "أرى أنه لم يحن الوقت بعد، كي تبت السلطة التشريعية حول المسألة موضع الدراسة ولكن لا بأس بقراءات أولية إزاء قضية التعددية النقابية كونها قضية جدلية ومحور نقاش، وقد انقسمت الآراء حول التعددية النقابية إلى قطبين، القطب الأول، يرى أن التعدد النقابي موجود في أغلب الدول المتقدمة، ولا إشكالية حول التعددية في حال ارتضى موظفو وعمال المصنع ذلك . أما القطب الثاني فيرى أن لمملكة البحرين حالة استثنائية، بسبب قلة أعداد موظفي وعمال منشآتها الحيوية، وعليه لا داعي للتعددية .. من جهتي أرى حتمية أن يكون «القانون مرناً في ذلك، بمعنى أن نسهم كسلطة تشريعية في وضع أطر العمل النقابي، ومن ثم يختار النقابي ما يلائم منشأته وحجمها وعدد موظفيها . وأستطيع القول أن المشهد النقابي في مملكة البحرين قديم جدا، إلا أنه ومنذ إقراره بمرسوم رقم (33) لعام 2002 فإنه لا يزال وليداً ويحتاج إلى وقت وتطوير، وإنه من الأهمية بمكان عدم خلط الأوراق، بتوخي التخصص، ولكل مجاله، فلا يجوز أن يتدخل العمل النقابي في الشأن السياسي أو أن يطرح الحقوقي مثلاً ورقة سياسية وما إلى ذلك ..".

موقف وزارة العمل من خلافات النقابة بمجلس إدارة المنشأة؟

السيد عبدالكريم الضردان، القائم بأعمال مسؤول النقابات العمالية بوزارة العمل : " دورنا يكون دوراً توفيقياً يتمثل في التسوية الودية في حال نشوب أي خلاف أو نزاع بين النقابة ومجلس إدارة المنشأة بما يحقق مصلحة العمال والشركة في آن واحد، وهو دور يسبق التحكيم قبل أن يحال إلى لجنة التوفيق والتحكيم بوزارة العدل . أما فيما يعنى بمسألة التعددية النقابية، ففي الوقت الذي تسيطر على الساحة النقابية الخوف من التعددية النقابيةباعتبارها مؤشر لتفكك الجسم النقابي في البحرين، فإن ثمة تعديلاً على القانون رقم (49) لسنة 2006، تنص إحدى مواده على أنه يجوز لكل نقابتين أو أكثر أن ينشأ فيما بينهما اتحاد بموافقة أغلبية أعضاء اللجنة العمومية، ولا يجوز للنقابة أن تكون عضواً في أكثر من اتحاد . وهذا يشكل خطراً أكبر من التعددية النقابية " .

موقف الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين من التعددية النقابية ؟

يرى السيد سلمان المحفوظ، نائب الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين أنه علينا أن لا نهرب من واقع الاتحادات الدولية، باعتبار أن مملكة البحرين عضو في منظمة العمل الدولية، فهي ملزمة بكل بنود ومواثيق المنظم، ونحن كنقابيين لسنا ضد مسألة التعددية النقابية، وإن كانت الحكومة تتذرع بالمادة (87) من دستور منظمة العمل الدولية وأن حكومة مملكة البحرين مصدقة على اتفاقية التجارة الحرة، إلا أننا كنقابيين نرى أن الوقت لا يزال باكراً للحديث عن التعددية النقابية، وأي محاولة لفرض التعددية، تعني ضرب الجسم النقابي الوليد، وكما ذكرت، فإننا لسنا ضد التعددية، ولكن من حيث الواقع فالعمل النقابي المتمتن في البحرين لا يزال في مرحلة الطفولة، ومن الخطأ الفادح أن نتجه لإعاقته، وأستطيع أن أشبه عملية تقسيم العمل النقابي في البحرين بالمحاولات الدولية لتقسيم العراق، ألا يضر ذلك بوحدة الشعب العراقي ؟، سيكون التقسيم وبالاً على حكومة، حينما تضطرها الظروف فيما بعد للتعامل مع أكثر من جهة، وسيكون هناك منافسة قد تأخذ جانب المزايدات، مما سيربك الحراك النقابي ليس على مستوى النقابات العمالية فحسب، وإنما على مستوى الجهات موضع التعاطي ..،

وزارة العمل:
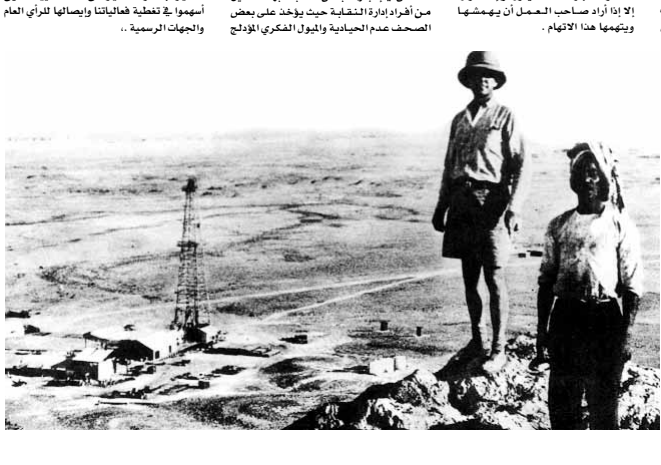
تعددية الاتحادات أشد خطراً من التعددية النقابية داخل المنشأة